3 - ماى 2000

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة

الإدارة العامة للمراقبة والتحاريات الداخلية

إدارة الأبحاث الخاصة والعامة

15

منشور حول

مراقبة مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

لقد أصبحت التوازنات الاقتصادية بالسوق مرتبطة بمدى أداء مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري لدورها في تأمين تزويد منتظم للسوق بأسعار تكون مقبولة لدى المنتج ، وتراعي المقدرة الشرائية للمستهلك ، كما جعلت التشاريع المعمول بها في المجال على تعريف هذه المسالك ، ودور الأطراف الفاعلة فيها ، موكلة للإدارة مراقبة مدى احترامها لأحكام وشروط كل هذه الأطراف ،

وبهذا المنشور إلى وضع التراتيب الإجرائية لمراقبة هذه المسالك على مستوى أسواق الجملة والمحاصيل وتجار التجزئة والأسواق الأسبوعية .

أ) أسواق الجملة والمحاصيل

التزويد المنتظم لأسواق الإنتاج الفلاحي بأسعار تكون مقبولة من طرف المنتج و معقلنة بالنسبة للمستهلك ، وتشكل هذه الأسواق الأرضية الملائمة لتحديد الأسعار حسب السير العادي لقاعدة العرض والطلب التي تستلزم احترام كلي لضوابط المنافسة من طرف كافة المتدخلين في السوق ،

وعلى هذا الأساس تسير كافة الإدارات المعنية بالمراقبة الاقتصادية على :

- متابعة حالة السوق والإفادة بتقارير يومية حول وضع التزويد بها ، ودراسة تطور الأسعار والمعلومات الإستشرافية المتعلقة بها ،

- تأمين مرجعية الأسعار المتداولة بالسوق ذات المصلحة الوطنية ببئر القصعة ،

- رصد المؤشرات المخلة بالمنافسة والإفادة بما تصد استغلالها ، وذلك بحث الأطراف على احترام ضوابط السوق ،

- رفع المخالفات الاقتصادية المتعلقة بشفافية المعاملات الاقتصادية (التحكم في العرض ، تشويش الأسعار ، ضبط الأسعار من طرف شخص غير مؤهل ، شروط بيع تميزية ...) ،

- التصدي للممارسات غير الشريفة والمتعلقة بنزاهة المعاملات الاقتصادية كالبيع بالجملة بدون فواتير بيع ، والبيع خارج الأوقات المحددة ، ومخالفة الشاري من حيث مصدر ونوعية وهوية المنتوج...،

- رصد الممارسات المتعلقة بقبض ودفع فوارق مالية بطرق خفية وغير قانونية ،

- الإحاطة بالمتدخلين الاقتصاديين وتمكينهم من النصوص القانونية المتعلقة بمجالات تدخلهم وحثهم على احترام أحكامها ،

- التأكد من جودة المنتوجات ومدى استجابتها للمواصفات المعمول بها ، وحث مزودي الأسواق على تصنيف منتوجاتهم المستلزمات الفنية المعمول بها (كما وكيفا) ،

- التصدي للدخلاء الذين ينتفون الصفة القانونية للتعامل التجاري داخل أسواق الجملة ،

- ضمان عدم تداول فضلات أخرى في دور أسواق الجملة لتمثل مسالك موازية لها

المنتوج البحري بالتنسيق مع مختلف المتدخلين ، و تمريرها إلى المصالح المركزية لدراستها واستشراف الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات المعترضة ،وفي هذا الصدد يذكر المنشور القطاعي عدد 23 الصادر بتاريخ 24 جويلية 99 والمتعلق بوضع منهجية معالجة الممارسات الاحتكارية بالنسبة لمنتوجات الصيد البحري

ب) مراقبة مخازن التبريد :

بالنظر لأهمية هذه الفضاءات سواء فيما تعلق بحفظ المنتوجات المروجة ،أو التأثير على شفافية مسالك التوزيع ، توجب العمل على إخضاعها إلى مراقبة تضمن أداء هذه الفضاءات لدورها الأساسي في حلقة التوزيع وفق أحكام الفصل 16 من القانون عدد 86 لسنة 94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 ، من ذلك مسك مستغل المخزن لدفتر مرقم ومختوم .

من قبل حاكم الناحية و مسك بطاقات المخزونات تحتوي وجوبا على كل البيانات المتعلقة بالمنتوجات المحفوظة وهوية أصحابها (ملحق بصاحب) .

ج) أسواق البيع بالتفصيل (الأسواق البلدية) :

لقد سيرت البلديات على بعث أسواق منظمة ومهيأة لبيع المنتوجات الفلاحية بالتفصيل بشكل يؤمن شفافية المعاملات الاقتصادية والضوابط الترتيبية التي تأخذ بعين الاعتبار التكافؤ بين المتدخلين في السوق والذين هم ممثلين في خلايا مهنية ترعى مصالحهم لدى مختلف السلط ،

غير أن الانتصاب الفوضوي خلق منافسة غير شريفة وجعل عدة أسواق بلدية منظمة مهجورة بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلط المشرفة من جهة ، أدى إلى تذمر التجار المتمسين بالمسالك المنظمة من امكانيات الانتصاب الفوضوي لانعدام التكافؤ الاقتصادي بين الأطراف المعنية من جهة أخرى ، إضافة إلى تخصص الفضاءات الفوضوية في تسويق المنتوجات المفقودة وبجهولة المصدر وبأسعار احتكارية ،

ويتعين في هذا الصدد دراسة الوضع في البلديات والعمل على الحد من الظاهرة الانتصاب الفوضوي بالطرق العام والساحات العمومية ، إطار تشاوري بين السلط المحلية والمحلية [illegible] الأطراف المعنية [illegible] الانتصاب ، وحثهم على احترام شروط التجارة داخل المسالك المنظمة ، علما وأن التراتيب المعمول بها انبثقت عن قرارات جلسات العمل الوزارية بتاريخ في 10 أفريل 93 و 15 جويلية 96 و 24 فيفري 97 ، والمنشور المشترك الصادر عن وزيري الداخلية والاقتصاد الوطني تحت عدد 43 لسنة 93 المؤرخ في 26 جوان 1993 ، والقانون عدد 44 لسنة 1991 المتعلق بتجارة التوزيع والقانون عدد 86 لسنة 1994 المتعلق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة و الصيد البحري.

ويمكن في هذا الصدد ذكر التراتيب الإجرائية التي اتخذتها كل من بلدية بنزرت وصفاقس لمعالجة هذه الظاهرة وبعث فضاءات تجارية محلية منظمة ، علما وأنه بالإمكان الاستفادة من مقاربة هذه التجربة وتراتيبها التنظيمية..

أما عن مهام المراقبة العادية ، فيتعين تأمين الحد الأدنى من شفافية الأسعار بمقارنة الأسعار المطبقة على مستوى البيع بالتفصيل مع الأسعار القصوى المتداولة مع سوق الجملة

كما يتحتم التنسيق مع السلط الأمنية والتراتيب البلدية بهذه الأسواق لضمان مراقبة مستمرة للفوترة وإشهار الأسعار بصفة واضحة للمستهلك حتى يتمكن من حقه في الاختيار الأفضل.

د) للأسواق الأسبوعية: تشكل هذه الأسواق فضاءات تجارية تروج بها المنتوجات مجهولة المصدر والتي لا تتوفر فيها شروط السلامة ، لذا يتعين إعطاء العناية اللازمة لرصد الممارسات غير القانونية في المجال، ويقتضي برنامج العمل أن تهدف المراقبة إلى جمع المعلومات المتعلقة بالكشف عن الأطراف الناشطة حسب القطاعات وطبيعة ومصدر المنتوجات المعروضة بها ، إضافة إلى رصد المؤشرات غير العادية و خزن هذه المعلومات لاعتمادها عند الحاجة ، مع ضرورة تمريرها إلى الإدارة المركزية لاستغلالها في أعمال التصدي لظاهرة التجارة الموازية ،كما يتعين مراقبة شفافية المعاملات التجارية ونزاهتها ، وتأمين أبعاد وخصوصيات هذه الفضاءات التجارية من حيث بعدها الجغرافي والزمني وفق التراتيب المعمول بها، علما وأن هذه الأسواق عادة ما تكون حركيتها التجارية مكثفة مما أدى بالأطراف العاملة بها إلى عدم احترام التراتيب المعمول بها ، مقارنة بالنسبة للمنتوجات الحساسة المفقودة، أو كثيرة الطلب كالبطاطا والفلفل والطماطم ، وتجدر الإشارة أنه بالنظر إلى حساسية هذه الأسواق من الناحية الأمنية ، فإنه يتعين تأمين المعلومات اللازمة [illegible]

ضابطة عدلية وتراتيب بلدية) تحت إشراف السادة الولاة .

ونظرا لأهمية ما سبق ذكره، نالرجاء من السادة المديرين المركزيين والمديرين الجهويين للتجارة ورؤساء الإدارات الفرعية للمراقبة الاقتصادية العمل على تطبيق ما جاء بهذا المنشور وفق التراتيب القانونية في المجال الاقتصادي.

والسلام .

المدير العام للمنافسة والتجارة الخارجية

الإمضاء محسن الحمروني